تغييب الشهود على جرائم الإبادة الجماعية

تقرير حول استهداف الصحفيين/الصحفيات والمؤسسات الصحفية في قطاع غزة

خلال حرب الإبادة على غزة 2024-2023

جدول المحتويات

تقديم ..... (أ)

ملخص تنفيذي ..... (ب)

التوصيات ..... (د)

مقدمة ..... (1)

منهجية التقرير ..... (2)

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحفيين ووسائل الإعلام ..... (4)

أولا) جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية ..... (4)

أ) صحفيون استهدفوا بشكل متعمد خلال عملهم الصحفي ..... (5)

ب) صحفيون قتلوا أو أصيبوا اثناء مهامهم الصحفية ..... (15)

ج) مقتل وإصابة صحفيين خلال عمليات القصف المتواصل على أنحاء القطاع ..... (17)

ثانياً) تدمير المكاتب والمؤسسات الصحفية والإعلامية كشكل من أشكال الابادة الجماعية ..... (19)

ثالثاً) اعتقال وتعذيب صحفيين ..... (23)

رابعاً) صحفيون في عداد المفقودين ..... (27)

الجزء الثاني: الحماية القانونية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للصحفيين والمؤسسات الإعلامية ..... (29)

أ) الحماية القانونية للصحفيين/ات في القانون الدولي الإنساني ..... (29)

ب) الحماية الموفرة للمؤسسات والمعدات الصحفية في القانون الدولي الإنساني ..... (32)

تقديم

أ. هبة عكيلة، مراسلة قناة الجزيرة، وعضو مجلس الإدارة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

منذ بدء الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة في السابع من اكتوبر عام 2023، كان واضحاً تعمد استهداف جيش الاحتلال الاسرائيلي للصحفيين والعمل الصحفي بشكل عام. فمنذ الساعات الاولى للحرب كان هناك

استهداف واضح لعدد من الصحفيين، قتل وأصيب عدد منهم وفقد عدد آخر لم يعرف مصير بعضهم حتى الان. كما تعمدت قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ الأسبوع الاول للحرب استهداف عدد من مكاتب ومقرات صحفية، رغم وجود علامات وإشارات بارزة ورغم معرفة جيش الاحتلال بإحداثيات ومواقع هذه المكاتب والصحافة العاملة فيها.

فعلى مدار أشهر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كانت ممارسات الاحتلال الاسرائيلي واضحة ومكشوفة باستهداف الصحفيين من خلال الاستهدافات المباشرة لهم في الميدان بالقتل او الإصابة او الاعتقال، وكذلك الحال بمحاولة تشويه صورة الصحفيين وزج اسماءهم في قوائم العمل المسلح او اتهامهم بالمشاركة في أعمال قتالية تتنافى مع طبيعة عملهم، وبالتالي تعريض هؤلاء الصحفيين للخطر واستباحة قتلهم وتصفيتهم أو حتى امكانية اعتقالهم وملاحقتهم. يضاف إلى ذلك قائمة طويلة من المضايقات والعراقيل التي تعرقل استمرار عملهم في تغطية احداث الحرب المستمرة منذ عدة أشهر، وكذلك فرض عقوبات عليهم في مواقع التواصل الاجتماعي اللي باتت جزءاً مهماً في فضاء الصحافة والاعلام والانتشار في مختلف المجالات.

وفي إطار ممارساتها ضد العمل الصحفي والصحفيين، تجاوزت قوات الاحتلال الإسرائيلي كل المحاذير التي فرضتها القوانين والأعراف الدولية التي تلزم جميع الأطراف في اوقات النزاعات باحترام العمل الصحفي وحرية التعبير وإعطاء الصحفيين كامل الحرية لمتابعة العمل الصحفي كمدنيين. فقد قام جيش الاحتلال الاسرائيلي باستهداف عدد من الصحفيين بصورة مباشرة أثناء قيامهم بعملهم الصحفي ميدانياً، رغم تقيدهم بجميع متطلبات الحماية والدلالات المؤكدة على هويتهم، مما أدى إلى استشهاد عدد منهم وإصابة أعداد أخرى. وكذلك تم استهداف منازل صحفيين أو الأماكن التي نزحوا إليها، مما أدى إلى استشهاد بعض الصحفيين وعشرات من أفراد عائلاتهم، مع استمرار الضغط عليهم من خلال تهديدهم وأسرهم وكذلك تعمد تدمير منازلهم كنوع من الضغط عليهم وترهيب وتخويف زملائهم الذين ما زالوا يعملون في تغطية الأحداث الحالية.

وقد صنفت بعض الجهات المختصة والجهات الدولية المختصة بشؤون الصحافة ما يرتكبه الاحتلال الاسرائيلي بحق الصحفيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية عامة، وفي شهور الحرب في غزة، كجرائم حرب. واستنكرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين وجهات حقوقية ممارسات الاحتلال بحق الصحفيين باعتبارها جرائم تهدف لعرقلة عمل الصحافة ومنع حرية التعبير والصحافة، الأمر الذي يعتبر منافياً لجميع المواثيق والقوانين الدولية التي كفلت هذه الحقوق للصحافة والصحفيين، خاصة في مناطق النزاعات.

وقد صنفت بعض الجهات المختصة والجهات الدولية المختصة بشؤون الصحافة ما يرتكبه الاحتلال الاسرائيلي بحق الصحفيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية عامة، وفي شهور الحرب في غزة، كجرائم حرب. واستنكرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين وجهات حقوقية ممارسات الاحتلال بحق الصحفيين باعتبارها جرائم تهدف لعرقلة عمل الصحافة ومنع حرية التعبير والصحافة، الأمر الذي يعتبر منافياً لجميع المواثيق والقوانين الدولية التي كفلت هذه الحقوق للصحافة والصحفيين، خاصة في مناطق النزاعات.

ملخص تنفيذي

- تصاعدت جرائم استهداف الصحفيين/الصحفيات والمؤسسات الصحفية بشكل غير مسبوق في قطاع غزة توازياً مع حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال بحق المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023. وبات واضحاً أن الصحفيين أصبحوا في مرمى النيران الإسرائيلية، دون الاكتراث لكونهم مدنيين يتمتعون بالحماية.

- وشهدت هذه الفترة من العدوان، 7 أكتوبر 2023-20 أغسطس 2024، ولم تزل، الأحداث الأكثر فظاعة ودموية بحق الصحافيين والمؤسسات الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. وقتل خلال العدوان عشرات الصحافيين/ الصحافيات وأصيب المئات منهم، فيما دمرت عشرات المؤسسات الإعلامية، واعتقل عدد من الصحفيين، وأخضع بعضهم للتعذيب.

- رصد التقرير خلال الحرب المستعرة على غزة مقتل (170) صحفياً، بينهم (13) صحفية، غالبيتهم (166) صحفياً قتلوا خلال عمليات قصف من قبل آليات الاحتلال

بينما قتل (4) صحفيون آخرون برصاص قناصة الاحتلال. العدد الأكبر من القتلى (72) صحفياً قتلوا هم وعائلاتهم خلال عمليات قصف لمنازلهم أو منازل لجأوا إليها، بينما قتل (52) صحفياً، خلال جرائم القصف العشوائي على امتداد العدوان، فيما قتل (24) صحفياً خلال استهداف مباشر، و(22) صحفياً خلال قيامهم بمهام صحفية. كما أصيب (185) صحفياً آخرون.

- دمرت قوات الاحتلال (86) مؤسسة ومكتب إعلامي، ما بين مؤسسات رسمية، حزبية، خاصة، وأهلية. تشمل تلك المؤسسات مقرات (تلفزيونية، فضائية، إذاعية،)؛ أبراج بث؛ مكاتب خدمات إعلامية، مقرات صحف، وأبراج بث.

- اعتقلت قوات الاحتلال خلال الحرب (53) صحفياً ممن عرفت أسماؤهم، بينهم (16) صحفياً لا يزالون رهن الاعتقال، منهم من تعرض للتعذيب الشديد.

- فُقد خلال الحرب صحفيان اثنان في اليوم الأول من العدوان، لم يعرف مصيرهما حتى

- لقد خلقت هذه الأعمال في مجملها بيئة طاردة للعمل الصحفي والإعلامي في القطاع، وأدت إلى نزوح عشرات الصحفيين والإعلاميين في أهم المحطات الفضائية وأوسعها انتشاراً إلى جنوب قطاع غزة، من ضمن مئات آلاف المدنيين الذين نزحوا قسراً، بفعل الضربات الإسرائيلية.

- كما أدى استمرار عمليات القتل والاستهداف الى نزوح العديد من الصحفيين الى الخارج، خوفا من استهدافهم، كما حدث مع الصحفي وائل الدحدوح، مراسل الجزيرة الذي قتل أفراد من عائلته في استهداف منزل نزحوا إليه بمخيم النصيرات، وأصيب هو وقتل زميله مصور القناة، في استهداف مباشر لهما، وقتل ابنه وزميله خلال عملهما الصحفي.

- ويشير التقرير إلى أن استهداف الصحفيين رغم وجود كل الشارات المميزة التي تؤكد على طبيعة عملهم، والاحداثيات المعروفة مسبقاً لمقراتهم ومؤسساتهم أبراج البث المختلفة، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك سياسة ممنهجة لاستهداف الصحافة، بغرض إسكات هذا الصوت، وتغييب الشهود عما يجري على أرض الواقع من فظائع لم يشهد التاريخ الحديث مثيل

- هناك ثلاثة مؤشرات تؤكد منهجية الممارسات الإسرائيلية بحق الصحفيين ووسائل الإعلام، وتعمد إلحاق الأذى بهم:

أولاً، النية المسبقة[1]، أي أن الانتهاكات الحالية هي امتداد عقود من الانتهاكات بحق الصحفيين ومؤسساتهم؛ ثانياً، الأعداد الهائلة من القتلى والمصابين والمؤسسات التي تم تدميرها، لم يسبق لها مثيل منذ بدء توثيق الانتهاكات من قبل المؤسسات الدولية في العام 1992؛ وثالثاً، استمرار هذه الانتهاكات، رغم مرور أكثر من 10 أشهر على بدء العدوان.

- **يؤكد القانون الدولي الإنساني على وجوب حماية الصحفيين / الصحفيات بصفتهم مدنيين، ويعتبر أن وجودهم في مناطق النزاع المسلح لا يعتبر ذريعة لاستهدافهم، ما داموا لم يمارسوا عملا عسكرياٍ، وفق ما أكدته المادة 79 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع، والتي وصلت لمستوى القانون العرفي الدولي.**

- **كما تعتبر المؤسسات الصحفية أعيانا مدنية، وبالتالي لا يجوز أن تكون محلا للاستهداف من أي طرف من أطراف النزاع. وتبقى المؤسسات الصحفية أعياناً مدنية طالما لم تساهم في الأعمال القتالية بشكل فاعل.**

- **الإفلات من العقاب لمجرمي الحرب الإسرائيليين على مدى عقود من الزمن، بما في ذلك عدم المحاسبة على قتل عشرات الصحفيين، حتى من قبل 7 أكتوبر، أدى في مجمله إلى مضي قوات الاحتلال قدماً للمزيد من الجرائم، وشجعها على ذلك صمت المجتمع الدولي تجاه ذلك، وعدم اتخاذ خطوات جدية لوقف تلك الجرائم.**

التوصيات

في ضوء المعطيات السابقة، يقدم المركز جملة من التوصيات للمجتمع الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية:

- **يطالب المركز المجتمع الدولي بإدانة استهداف الصحفيين/ات بشكل علني، والضغط على دولة الاحتلال لوقف استهدافهم بشكل فوري، والعمل دون تأخير على توفير حماية دولية للمدنيين/ات بما فيهم الصحفيات والصحفيين**

[1] يعزز ذلك، التهديدات التي تعرض لها الصحفيان، أنس الشريف، وحسن إصليح، بقتلهم وقتل عائلاتهم، من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية. علماً بأن قوات الاحتلال قصفت فيما بعد منزل الصحفي حسن إصليح في خان يونس، وقتلت عائلة الصحفي أنس الشريف في جباليا.

في قطاع غزة، وتفعيل أدوات الضغط على سلطات الاحتلال لوقف جرائمها والامتثال لقواعد القانون الدولي، وحماية المدنيين.

- يطالب المركز المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتسريع باتخاذ إجراءات عملية لإنجاز التحقيق بالجرائم المرتكبة على إقليم دولة فلسطين، بما فيها جرائم قتل الصحفيين/ات، الذين يدفعون حياتهم ثمنًا لإظهار الحقيقية، والمضي بالخطوات اللاحقة، وخصوصًا، أن الضحايا في فلسطين طال انتظارهم للعدالة والإنصاف.

- يطالب المركز الدول السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف بإلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وخاصة مبدئي التمييز والتناسب.

- يحث المركز الأطراف الدولية ذات العلاقة، سيما الاتحاد الدولي للصحفيين وآليات الأمم المتحدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وخاصة المقررين الخاصين لكل من الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، بالعمل على رصد الانتهاكات والخروج بالموقف المناسب من هذه الأحداث، وخاصة فيما يتعلق بالاستهداف المباشر للصحفيين.

- يدعو المركز المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وإسرائيل لزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة اتخاذ موقف علني واضح وصارم من جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الصحفيون، كونها جرائم مستمرة ومتكررة.

- يدعو المركز المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير بالأمم المتحدة بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والتحقيق في جرائم الاحتلال المقترفة بحق الصحفيين ووسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مقدمة

- تشن قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر 2023، حملة عسكرية واسعة النطاق ضد المدنيين وممتلكاتهم، بغرض الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة، بما في ذلك تنفيذ جرائم القتل الجماعي والتدمير الكلي للبنية التحتية والمرافق العامة والممتلكات، وإجبار السكان على النزوح قسراً من منازلهم، وفرض إجراءات وعقوبات جماعية ومنع الماء والغذاء والدواء والكهرباء، وإمدادات الوقود بهدف خلق بيئة غير صالحة للعيش في القطاع، وبالتالي تهجير الفلسطينيين وإفراغ القطاع من سكانه.

- ومع استمرار الحرب وتصاعدها على غزة، يواجه الصحفيون والإعلاميون ومؤسساتهم في قطاع غزة ظروفاً لا مثيل لها في أي منطقة أخرى في العالم، وتحديات جدية تمثل تهديداً حقيقياً على حياتهم بفعل القصف المتواصل على أنحاء القطاع. وشهدت هذه الفترة مقتل وإصابة العشرات من الصحفيين، سواء خلال تأديتهم مهامهم الصحفية، أو خلال القصف المدمر على كل جزء من قطاع غزة، بما في ذلك البيوت والمنازل ومراكز الإيواء التي لجأوا إليها حماية من القصف. كما تم تدمير مقار وسائل الإعلام في المباني والأبراج السكنية مما عرض مزيد من المدنيين للقتل والإصابة. بالإضافة الى اعتقال عشرات الصحفيين، ما زال بعضهم رهن الاعتقال، منهم من تعرض للتعذيب الشديد على خلفية عمله الصحفي.

- وتأتي هذه الممارسات استكمالاً لجرائم الاحتلال بحق الصحافيين ووسائل الإعلام منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967، وارتفاع وتيرتها بشكل أوضح منذ العام 2000، حيث شهد انطلاق انتفاضة الأقصى في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووثق المركز منذ العام 2000، عبر تقارير متخصصة[2] مجمل جرائم الاحتلال بحق الصحافيين والعمل الصحفي في الأرض المحتلة، بما في ذلك، جرائم القتل والإصابة، الاعتقال، الاعتداء بالضرب، المنع من التصوير، إغلاق مؤسسات صحفية، وغيرها من الممارسات الممنهجة التي تهدف الى إسكات صوت الحقيقة، ومنع الصحفيين من نقل صورة ما يجري في الأرض المحتلة من الانتهاكات وجرائم حرب ضد المدنيين وممتلكاتهم ومقدساتهم.

---

[2] بشأن ذلك أنظر سلسلة تقارير المركز حول استهداف الصحفيين بعنوان "إخراس الصحافة" على موقع المركز الالكتروني:

https://pchrgaza.org/ar/category/publications-ar/thematic-reports-ar/freedom-of-expression-peaceful-assemly-ar/

- ويشكل استهداف الصحفيين ومؤسساتهم في غزة خلال الحرب انتهاكاً صارخاً لحرية الصحافة وحق الوصول للمعلومات، وفق القانون الإنساني الدولي، لذلك، يجب على المجتمع الدولي العمل على حماية الصحافيين ومنع استهدافهم، وضمان أن يكون لهم الحماية الكاملة التي يحتاجونها لمواصلة تقديم تغطية إعلامية تنقل ما يجري على أرض الواقع.

- وبهذا الصدد، أكد عدد من المقررين الخاصين في الأمم المتحدة الاستهداف الممنهج الذي يتعرض له الصحفيين/ات في قطاع غزة بهدف تغييب الحقيقية حيث ورد في بيان صادر عنهم: *"تلقينا تقارير مثيرة للقلق مفادها أنه على الرغم من إمكانية التعرف على الصحفيين/ات بوضوح وهم يرتدون السترات والخوذات التي تحمل علامة "الصحافة" أو وهم يتنقلون في مركبات صحفية تحمل علامات واضحة، إلا أنهم يتعرضون للهجوم، وهو ما يبدو أنه يشير إلى أن عمليات القتل والإصابة والاعتقال هي إستراتيجية متعمدة من قِبل القوات الإسرائيلية لعرقلة وسائل الإعلام وإسكات التقارير الناقدة". كما وأعرب الخبراء عن "القلق البالغ إزاء رفض إسرائيل السماح لوسائل الإعلام من خارج غزة بالدخول وتقديم التقارير ما لم تكن برفقة القوات*

- في هذا السياق، يأمل هذا التقرير أن يسلط الضوء على الوضع الصعب والكارثي الذي يواجهه الصحفيون ومؤسساتهم الصحفية في غزة، وأن يساهم في دعوة للمجتمع الدولي والأطراف ذات العلاقة لتعزيز الحماية التي يتمتع بها الصحفيون ومؤسساتهم وفقا للقانون الدولي، وتحقيق العدالة لهم ولعائلاتهم، بما في ذلك محاكمة مقترفي جرائم الحرب بحقهم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

منهجية التقرير

ترتكب قوات الاحتلال فظائع مروعة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم منذ أكثر من 10 أشهر، أسفرت عن عدد هائل من القتلى والمفقودين الذين قاربوا 50 ألف ضحية، بمن فيهم عشرات الصحفيين، وتدمير مئات آلاف المباني والمساكن، وتشريد 2 مليون فلسطيني من منازلهم. ونظراً لحجم الانتهاكات الهائل الذي يفوق طاقة المركز ومنظمات حقوق الإنسان مجتمعة، والتي دأبت على توثيق كافة الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال في الحروب السابقة على غزة، فقد ارتأى المركز توثيق الانتهاكات الصارخة كنماذج وليس بشكل حصري ودقيق، وبناء ملفات قانونية في كم كبير من الانتهاكات. وينطبق ذلك على توثيق الانتهاكات ضد الصحفيين، حيث تم الاعتماد على التوثيق والتحقيق في عدد محدود من الجرائم.

- يعتمد التقرير على المنهج الوصفي التحليلي، ويستند على توثيق المركز لحالات مركزية، والوصول للضحايا والحصول على معلومات مباشرة من ضحايا القتل والإصابة والاعتقال، وأخذ إفادات قانونية منهم، على الرغم من ظروف العمل الصعبة التي واجهت طاقم المركز، خاصة بعد نزوح غالبية أعضاء المركز من منازلهم التي هدمت فيما بعد بفعل القصف الإسرائيلي، وبالتالي لم يكن بالإمكان العمل بحرية كما في السابق. وسيتم تسليط الضوء على هذه الحالات بشكل أساسي في التقرير، كما يستند التقرير في إحصاءاته العامة إلى معلومات وبيانات نشرتها جهات حكومية، وأخرى غير حكومية، سواء مؤسسات محلية أو دولية. ويشير التقرير إلى الإحصائيات الرسمية الصادرة من مكتب الإعلام الحكومي بغزة، فيما يتعلق بأعداد القتلى من الصحفيين خلال الحرب، غير أنه يشير إلى إحصائيات أخرى نشرتها مؤسسات دولية وأخرى محلية كنقابة الصحفيين الفلسطينيين تختلف في أرقامها عن الأرقام التي أوردتها الجهات الرسمية لاختلاف المعايير. كما يعتمد التقرير على توثيق مؤسسات أخرى تعنى بالصحفيين فيما يتعلق بعدد المقرات والمؤسسات الإعلامية التي تم قصفها وتدميرها من قبل قوات الاحتلال، مثل نقابة الصحفيين الفلسطينيين، والمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية- مدى. ويعتمد التقرير ايضاً على هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير فيما يتعلق بالمعتقلين وتعرضهم للتعذيب.

- ويبرز التقرير حالات دراسية لخمس جرائم قتل وإصابة مختلفة بحق صحفيين أثناء عملهم الصحفي وهم يرتدون أزياءهم الصحفية، أسفرت عن مقتل (8) صحفيين، وإصابة عدد آخرين. في الحادثة الأولى قتل ثلاثة صحفيين في قصف مباشر على برج يحتمون به في مدينة غزة؛ والثانية حادثة مقتل مصور الجزيرة، وإصابة المراسل في خان يونس؛ والثالثة مقتل صحفيين خلال عملهما في رفح، والرابعة لمراسل قناة الجزيرة في غزة، ومصور القناة اللذان قتلا داخل سيارتهما الخاصة بالقناة، والخامسة لصحفي بترت ساقه جراء إصابته بشكل مباشر أثناء تغطيته الأحداث بشكل مباشر. ويورد التقرير هذه الحالات الخمس كدليل ملموس على تعمد قتل وإصابة الصحفيين من قبل قوات الاحتلال، ويعتمد في توثيقه لأربع من هذه الحالات، بشكل خاص، على توثيق مفصل من قبل طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مبني على إفادات ضحايا وشهود عيان وتحقيقات ميدانية.

- وينقسم التقرير الى جزأين أساسيين. الجزء الأول يتناول انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحفيين/ الصحفيات ووسائل الإعلام في قطاع غزة، بما في ذلك، جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية للصحفيين؛ تدمير المكاتب والمؤسسات الصحفية والإعلامية؛ اعتقال وتعذيب صحفيين؛ وصحفيون في عداد المفقودين. أما الجزء الثاني، فتناول الحماية القانونية للصحفيين في القانون الدولي الإنساني، بما فيها الحملة الموفرة للمؤسسات والمعدات الصحفية. ويخلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي من شأنها وقف الانتهاكات بحق الصحفيين ووسائل الإعلام.

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحفيين/الصحفيات ووسائل الإعلام

أولا) جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية

دفع الصحفيون/الصحفيات والعاملون في وسائل الإعلام حياتهم ثمناً لرسالتهم السامية في نقل الحقائق على الأرض، ورسالاتهم الإخبارية، وسط ظروف بالغة في الخطورة، وبأقل الإمكانيات التي حرمتهم إياها سلطات الاحتلال. وبات من الواضح أن سلطات الاحتلال تضيق ذرعاً بتواجد من ينقل صورة غير التي تريد للعالم. فقد جرى استهداف الصحفيين منذ البداية لإرهابهم وتخويفهم وتشريدهم، وحينما لم يذعنوا لتلك القرارات ودفعوا ثمناً لذلك، واصلت سلطات الاحتلال في استهدافهم و بوتائر أعلى من ذي قبل، حتى وصلت أعداد القتلى منهم حداً غير مسبوق، لم تشهده منطقة أخرى في العالم. ولم تأبه قوات الاحتلال الإسرائيلي للحماية الخاصة التي يتمتع بها هؤلاء الصحفيون بموجب القانون الدولي.

وعلى مدار الحرب، قتلت قوات الاحتلال عشرات الصحفيين/ الصحفيات، حيث قتل صحفيون/ات خلال تأديتهم واجبهم المهني في الميدان لتغطية الأحداث، منهم صحفيون/ات، استهدفوا بشكل مباشر ومتعمد، فيما قتل صحفيون/ات آخرون بينما كانوا في أماكن يعتقد أنها آمنة ولا تشكل خطراً عليهم، بينهم من كانوا يتواجدوا داخل منازلهم التي قصفت على رؤوسهم وقتلتهم وقتلت عائلاتهم.

ووفق الإحصاءات الرسمية الحكومية، قتل خلال العدوان المستمر على غزة (170) صحفياً، وأصيب (32) آخرون، بينما وثقت نقابة الصحفيين الفلسطينيين مقتل (161) صحفياً، وإصابة (185) آخرين. ووفق متابعة المركز، من بين القتلى والمصابين صحفيون قتلوا أثناء تأدية عملهم الصحفي في تغطية جرائم الاحتلال، منهم صحفيون استهدفوا بشكل مباشر ومتعمد، بينما قتل وأصيب آخرون خلال عملهم الصحفي في الميدان رغم ارتدائهم زيهم الرسمي وأخذ احتياطات الأمن والسلامة، فيما قتل آخرون وعائلاتهم خلال استهداف منازلهم أو المنازل التي لجأوا إليها ظنا منهم أنها آمنة، وقتل صحفيون جراء القصف العشوائي والكثيف للمدنيين في أنحاء القطاع تواجدوا في المكان بالصدفة.

وتظهر إحصاءات لجنة حماية الصحفيين في تقريرها[3] حتى تاريخ 19 أغسطس 2024، مقتل (108) صحفيين، بينهم (13) صحفية، وإصابة (32) آخرين، فيما لا تزال تحقق في 350 حادثة أخرى، بينها حوادث قتل وإصابة واعتقال. ويشير التقرير أن هذه الفترة هي الأكثر دموية منذ بدء اللجنة إحصاء أعداد القتلى الصحفيين في العالم منذ العام 1992. وبحسب تحليل البيانات التي أوردتها اللجنة، قُتلت الغالبية العظمى (89 صحفياً) في غارات جوية، بينهم (56) صحفياً أثناء وجودهم في منازلهم، منهم 49 قُتلوا مع أفراد من عائلاتهم. فيما قُتل 16 صحفياً أثناء العمل.[4]

أ) صحفيون/صحفيات استهدفوا بشكل متعمد خلال عملهم الصحفي

قتل خلال العدوان (24) صحفياً وأصيب عدد آخر خلال تغطيتهم أحداث العدوان الحربي على قطاع غزة، حيث تم استهدافهم من قبل قوات الاحتلال خلال مهام عملهم وهم يرتدون سترات الصحافة والخوذ التي تدل عليهم بشكل واضح، وتميزهم كصحفيين. كما يتضح أن هؤلاء الصحفيين قد اتخذوا كافة إجراءات السلامة الأمنية المتبعة، بما في ذلك الإبلاغ عن احداثيات تواجدهم خلال الاشتباكات المسلحة بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال، أو خلال توجههم لأماكن معينة في القطاع ونقل صورة ما يجري من فظائع بحق المدنيين الفلسطينيين وبثها عبر الصوت والصورة.

---

[3] https://cpj.org/?p=321571

[4] جزء من تحقيق بعنوان مشروع غزة" : ماذا تفعل خوذة ودرع في مواجهة الصواريخ"، قامت به مؤسسات صحفية منشور بتاريخ 25 يونيو 2024.
https://daraj.media/?p=134495/

ومن بين الصحفيين الذين قتلوا جراء استهدافهم بشكل متعمد وهم على رأس عملهم، تمكن المركز من الحصول على إفادات شهود عيان على أربع جرائم بحق الصحفيين، تمثل حالات دراسية ركز المركز عليها لإثبات القصد والتعمد في استهداف من ينقل الحقيقة الى العالم بهدف إخفاء ملامح جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي تقوم بها تلك القوات منذ أكثر من 10 أشهر ولا تزال.

الحالة الأولى: مقتل ثلاثة صحفيين جراء قصف عمـــارة سكنية في مدينـة غـزة

سعيد الطويل

محمد صبح أبو رزق

هشام النواجحة

مساء يوم 10 أكتوبر 2023، قتل الصحفيين: سعيد الطويل، مدير وكالة الخامسة؛ محمد صبح أبو رزق، مصور وكالة خبر؛ هشام النواجحة، صحفي لدى وكالة خبر، جراء قصف قوات الاحتلال لبرج بابل، غرب مدينة غزة، بينما كانوا يحتمون به وعدد آخر من الصحفيين جراء تحذير قوات الاحتلال لبرج حجي المجاور الذي يضم مكاتب ومؤسسات إعلامية. ورغم تواجد العدد الكبير من الصحفيين من وكالات الأنباء المختلفة، وعشرات المواطنين من الحي بانتظار تنفيذ قوات الاحتلال لتهديداتها بقصف البرج المعلن، إلا أنها قصفت البرج الذي يحتمي به الصحفيون والمواطنون مما أدى الى مقتل الصحفيين الثلاثة وعدد آخر من المواطنين. وقتل الصحفيين أبو رزق والطويل جراء إصابتهما على الفور، فيما توفي النواجحة صباح اليوم التالي متأثراً بإصابته.

وحول ظروف الجريمة، أفاد الصحفي مصطفى جعرور، 35 عاماً، مراسل ومصور اليوم الإخباري للمركز، بأنه توجه مساء يوم 10 أكتوبر 2023، لتغطية خبر تحذير قوات الاحتلال لبرج حجي، غرب مدينة غزة بالقصف، حيث تجمع الصحفيون بالقرب من برج الغفري الذي يحد البرج المستهدف

من الناحية الجنوبية. وأضاف: *"نزلت عبر المصعد أنا وزملائي هشام النواجحة ومحمد صبح و سامر الزعانين، و وصلنا لباب البرج ومشينا ناحية برج حجي. وكان سعيد الطويل يقف عند عمارة بابل التي تبعد حوالي 100 متر عن عمارة حجي، يحاول أخذ مكان يحميه نوعا ما عند القصف ويحاول إخلاء المواطنين من المكان وكان برفقته الزميل تامر لبد. وأنا أوقفني الزميل سامر الزعانين وقال لي: أين ذاهب؟ قلت له: متوجه ناحية الزملاء، فطلب مني ربط خوذته على رأسه، وخلال ربطي لها سمعت صوت ثلاثة انفجارات قوية، وانتشر الغبار في كل مكان*

وجاء صحفي يعمل لدى وكالة ميديا 24، يصرخ علينا قائلاً: الشاب الذي كان معكم (يقصد سعيد). وصرخت عليه: مين مين، بعدها سقط على درج برج الغفري وفقد الوعي، فقام أحد الصحفيين بالنظر لكاميرته التي سقطت منه فكان قد التقط صورة لسعيد الطويل وهو ملقى على الأرض، وعرفنا بأنه سعيد الطويل الذي كان يقصده. وكان الزملاء يأتون من مكان الاستهداف ويصرخون: سعيد سعيد، فقمنا بالتوجه بالسيارة لمستشفى الشفاء، وذهبت لقسم الاستقبال وبحثت عن سعيد، وحاول الزميل أحمد حجازي، صحفي حر، تهدئتي نوعا ما. وفي تلك اللحظات حاولت الخروج من قسم الاستقبال، فإذا بالزميل والصديق محمد صبح ممدد على السرير وكان جثة هامدة ويسيرون به من قسم الاستقبال والطوارئ لثلاجات الموتى، وحينها دخلت في حالة هستيرية، وقمت بدفع السرير حتى ثلاجات الموتى، وبعد وضعه في الثلاجة، تذكرت سعيد وقمت بالبحث عنه وأخبرونا بأنه يوجد صحفي آخر داخل الثلاجة، ورفض الزملاء دخولي للداخل، وقام بعض الزملاء بالدخول ووجدوا جثة سعيد. وهناك كانت الصدمة الكبيرة لي، خاصة أنهم أصدقائي أيضا وبمثابة أخوتي، وكان هشام النواجحة في العناية المركزة. وفي حوالي الساعة 3:00 فجرا عدنا للمكتب، وقمنا بالبحث عن أغراض سعيد ووجدتها. وفي حوالي الساعة 6:00 قمنا بالنزول للشارع للبحث عن الأغراض الصحفية الخاصة بزملائي الشهداء، وتفاجأنا بأن الاستهداف كان لعمارة بابل وليس لعمارة حجي، أي أنها العمارة التي كان يحتمي بها الزملاء، ووجدنا الكاميرات وكان هناك شهداء في نفس القصف من عائلة حسونة وحبوش.

الحالة الثانية: مقتل مصور قناة الجزيرة سامر أبو دقة، وإصابة مراسل القناة، وائل الدحدوح

سامر أبو دقّة

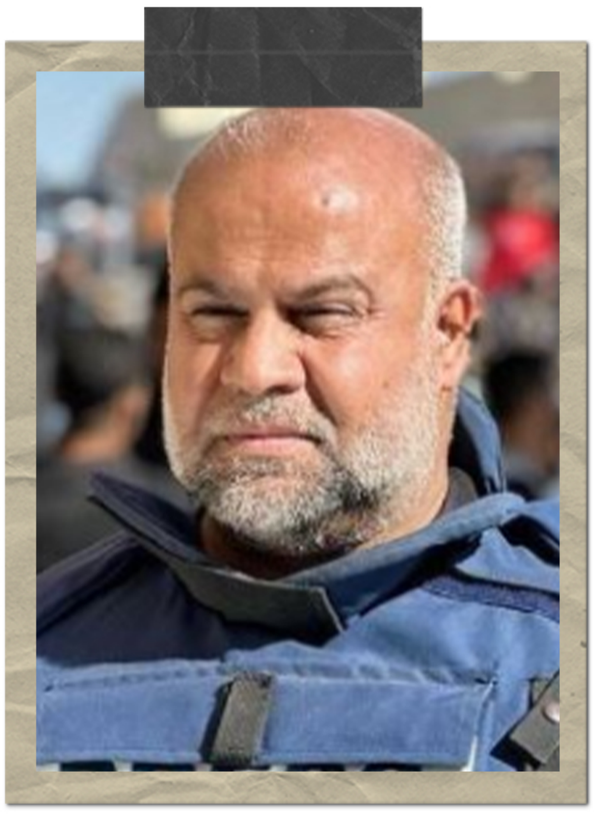

وائل الدحدوح

في حوالي الساعة 2:27 مساء يوم الجمعة 15 ديسمبر 2023، أطلقت طائرة مسيرة إسرائيلية صاروخاً تجاه مصور قناة الجزيرة، سامر أبو دقة، ومراسل القناة، وائل الدحدوح، خلال وجودهما برفقة طاقم من الدفاع المدني أثناء إجلاء عائلة محاصرة في أحد المنازل المستهدفة قرب مدرسة فرحانة وسط خانيونس. أسفر ذلك عن إصابة الصحفيين أبو دقة والدحدوح اللذين كانا يرتديان خوذة وملابس مميزة عملهم الصحفي، وكذلك أفراد من الدفاع المدني. تحامل الصحفي الدحدوح على نفسه، وتمكن من مغادرة المنطقة سيراً على الأقدام، وتبين أنه مصاب بشظايا في ذراعه و خاصرته، فيما بقي زميله سامر والعاملون في الدفاع المدني في المكان ينزفون. ولاحقا عاودت طائرات الاحتلال مدفعيته قصف المنطقة نفسها بعدة قذائف. وبعد حوالي 5 ساعات من عدم قدرة طواقم الإسعاف الوصول للمكان نتيجة القصف المتكرر ومماطلة قوات الاحتلال في التنسيق للوصول للمكان، وصلت الطواقم بعد تنسيق خاص عبر الصليب الأحمر، ولكن تبين أن الصحفي سامر أبو دقة و3 من العاملين في الدفاع المدني قد استشهدوا، وهم: حسني خليل نبهان، نور الدين محمد صقر، ورامي هشام بدير وهو مصور صحفي ضمن فريق الدفاع المدني.

وأفاد الصحفي المصاب وائل الدحدوح للمركز بما يلي:

"رافقت أنا وزميلي المصور سامر أبو دقة، الدفاع المدني بعد حصوله على تنسيق للوصول إلى عائلة محاصرة في منزلها قرب مدرسة فرحانة في خانيونس، بعد استهداف إسرائيلي، وقمنا بتصوير المناطق وصورنا حالة الدمار الكبيرة، ووصلنا إلى نقطة لم تصلها أي كاميرا، وحاولنا من خلال التنسيق الموجود أن ننقل هذه المشاهد للعالم، وانتهينا من التصوير. وبينما نحن في طريق العودة من المهمة، وأثناء مشينا سيرا على الأقدام عشرات الأمتار فجأة حصل شيء ما، شعرت أن شيئا كبيرا حدث وسقطت على الأرض وسقطت الخوذة والمايك. حاولت أن أستجمع قواي وبالكاد تمكنت من الوقوف، وكنت أشعر بالدوار وعدم الاتزان. توقعت حدوث ضربة ثانية، وقدَرت أن بقائي في المكان لن يُمكن أحدا من الوصول إليّ. لذلك قررت وبالرغم من حالة عدم الاتزان التي أشعر بها ومع وجود نزيف حاد في ذراعي أن أغادر المكان. ضغطت بيدي على أحد الجروح وبدأت أسير حتى اقتربت من نهاية الشارع ومن ثم وصلت طاقم إسعاف تعامل معي ميدانيا، وأبلغتهم أن علينا أن نرجع لزميلنا سامر أبو دقة الذي سمعته يصرخ وكان واضح أنه أصيب، وكنت أقدر أن إصابته في الجزء الأسفل من جسمه. أوقفت الطواقم الميدانية النزيف وأبلغوني ضرورة المغادرة الآن وأنه سيعود طاقم آخر لإخراج سامر والبقية."

ووفق المعلومات التي توفرت لطواقمنا، فإنه لم يكن هناك تمركز لقوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة التي تواجد فيها الصحفيان أبو دقة و الدحدوح وطاقم الدفاع المدني، وهي تقع في مركز مدينة خانيونس، في لحظة الاستهداف أو بعده، ولكن المنطقة تقع على بعد مئات الأمتار من تمركز لقوات الاحتلال وفي مرمى نيرانها.

علمًا أن هذه المنطقة تكررت فيها الغارات الإسرائيلية والقصف المدفعي خلال الأيام السابقة، إلى جانب التوغل قربها قبل عدة أيام، وهي من الأحياء التي أصدرت قوات الاحتلال أوامر بتهجير سكانها. واستنادًا لهذه المعطيات فإنه يعتقد أن ما حدث هو هجوم إسرائيلي متعمد ضد طاقم صحفي، لا سيما أن قوات الاحتلال لديها ولدى طائراتها القدرات الفنية في التصوير والرؤية وتحديد الأهداف، ما يمكنها من التأكد أن المستهدفين هم من الصحفيين وطواقم الدفاع المدني، كما أن تكرار القصف خلال محاولة الصحفي أبو دقة الابتعاد عدة أمتار عن المكان وفق المعلومات الأولية يؤكد وجود عملية استهداف متعمدة.

الحالة الثالثة: مقتل الصحفيين حمزة وائل الدحدوح ومصطفى ثريا في مدينة رفح

حمزة وائل الدحدوح

مصطفى ثريا

بتاريخ 7 يناير 2024، قتل الصحفيين حمزة وائل الدحدوح، صحفي في شبكة الجزيرة، والصحفي مصطفى ثريا، مصور صحفي في وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) جراء استهدافهما بمسيرة إسرائيلية أثناء عملهما الصحفي في منطقة موراج، في مدينة رفح جنوب قطاع غزة. وكان الصحفيان يرتديان زيهما الصحفي وخوذتيهما الصحفيتين وقت استهدافهما بصاروخ أسفر عن مقتلهما ومدنيين آخرين.

وأفاد عامر أبو عمرو، 40 عاماً، مصور صحفي في قناة الجزيرة مباشر وقناة فلسطين اليوم، حول تفاصيل الجريمة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بأنه كان برفقة زميله أحمد البرش، مراسل الجزيرة مباشر في شاليه يعود لعائلة أبو النجا، في بلدة النصر، شمال مدينة رفح من أجل تصوير وإعداد تقرير حول تعرض الشاليه لقصف من قبل الطائرات الإسرائيلية

ما أسفر عن وقوع شهداء وجرحى ومفقودين تحت أنقاض الشاليه المدمر. وأضاف أبو عامر:

"شاهدت عدداً من الصحفيين في الشاليه، من بينهم الصحفيان حمزة وائل الدحدوح، ومصطفى ثريا وتحدثت مع مصطفى ثريا عدة دقائق من أجل التنسيق للقيام بعمل مشترك معه والاستفادة من خبرته في التصوير. وبعد انتهاء حديثي معه، وبينما كنت أتجه نحو زميلي أحمد البرش حتى ننهي تقريرنا المصور في الشاليه، سمعت صوت انفجار بالقرب منا، وقدرت أنه ناتج عن قصف من طائرة مسيرة إسرائيلية. أسفر ذلك عن إصابتي واصابة زميلي أحمد البرش بشظايا في أنحاء الجسم. وبالرغم من إصابتي واصلت التصوير وكأنني لم أشعر بالإصابة وقتها، في حين كان زميلي أحمد البرش يتألم كثيراً جراء إصابته، ثم صعدت برفقته في مركبة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كانت متوقفة في الشاليه وبداخلها جثمان شهيد على الأقل تم انتشاله من تحت أنقاض الشاليه المدمر. وسارت بنا مركبة الإسعاف من الشمال باتجاه الجنوب في الشارع الواصل بين مدينتي رفح وخان يونس (لا اعرف أسمه) نحو مستشفى النجار في مدينة رفح، وكانت الساعة 11:15 صباحاً تقريباً حيث سمعت صوت انفجار مقابل مول الياسمين تقريباً ونظرت من الزجاج الخلفي لمركبة الإسعاف وشاهدت مركبة مدنية كانت تسير خلفنا وبدا أنها تعرضت للقصف بصاروخ واحد على الأقل. وتوقفت مركبة الإسعاف التي كانت تقلنا ونزلت منها وركضت نحو المركبة التي تعرضت للقصف وأنا أقوم بالتصوير، وعندما وصلتها تبين أنها من نوع سكودا

وتوقفت بسبب القصف وكان بداخلها 5 مواطنين وجميعهم مصابون، ولم أكن متأكداً أن الصحفيين حمزة الدحدوح ومصطفى ثريا كانا بداخلها، ثم عدت إلى مركبة الإسعاف وصعدت فيها وواصلت بنا السير نحو المستشفى. وبعد وقت قصير وصلت مركبات إسعاف تحمل مصابين وشهداء جراء قصف المركبة التي كانت تسير خلفنا وقمت بتصوير وصولهم إلى المستشفى، وكان من بينهم الصحفيان الشهيدان حمزة وائل الدحدوح، ومصطفى ثريا وشهيد ثالث اسمه قصي سالم ولا أعرف مهنته، ومصابان آخران لا أعرفهما وجميعهم كانوا داخل المركبة. بعد ذلك قام الأطباء بفحصي وكانت إصابتي طفيفة، ثم ذهبت للاطمئنان على زميلي أحمد البرش وتبين إصابته بشظايا في البطن ووصف الأطباء حالته بالمتوسطة.

الحالة الرابعة: مقتل الصحفيين إسماعيل الغول ورامي الريفي

إسماعيل الغول

رامي الريفي

قتل الصحفيان إسماعيل الغول، 27 عاماً، مراسل قناة الجزيرة الفضائية في غزة، ومصور القناة، رامي الريفي، 27 عاماً، جراء قصف قوات الاحتلال سيارتهما في مدينة غزة. ووفق المعطيات، فقد أطلقت طائرة إسرائيلية في الساعة 5:00 بعد عصر يوم الأربعاء الموافق 31 يوليو 2024، سيارة صحافة خاصة بقناة الجزيرة القطرية كانت تسير في شارع عايدية، غرب مدينة غزة، مما أدى إلى مقتل صحفيي الجزيرة الغول والريفي. ووفق ما ذكره مراسل الجزيرة، أنس الشريف في مداخلة مع القناة، فإن زميليه قتلا في "ضربة مباشرة"، وهما في سيارة قناة الجزيرة المعروفة التي يتحركون بها طيلة الوقت، والتي يعتليها شعار "TV"، وكانا يرتديان السترة الخاصة بالصحافة.

وادعت قوات الاحتلال في أعقاب الجريمة أن الصحفي الغول من "قوات النخبة" التابعة لكتائب عز الدين القسام، الذين شاركوا في هجوم 7 أكتوبر، وأن مقتله جاء بناءً على ذلك، وليس لكونه صحفياً. وأضافت أن الاغتيال:"تم بغارة بطائرة حربية تابعة لسلاح الجو للجيش قصفت الغول،" وأن الاغتيال "تم بعملية مشتركة بين جهاز الأمن العام والجيش." من جهتها، نفت شبكة الجزيرة التي يعمل لصالحها الصحفي الغول هذه الادعاءات[5]، "وتعهدت الشبكة باتخاذ كل الإجراءات القانونية المتاحة لمقاضاة قتلة صحفييها، وأكدت التزامها بتحقيق العدالة لهم ولأكثر من مئة وستين 160 صحفيًا قتلوا في غزة منذ اندلاع الحرب"

وتدحض الوقائع الادعاءات والاتهامات التي توجه للصحفي الغول من قبل الاحتلال، إذ قام الغول بتغطية الأحداث منذ 7 أكتوبر كأحد الصحفيين، وكان شاهداً على أبرز الجرائم والفظائع التي اقترفتها قوات الاحتلال في محافظة غزة، ونقلها بالصوت والصورة للعالم. وكان من بين أبرز ما قام بتغطيته الصحفي الغول اقتحام قوات الاحتلال لمستشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث اقترفت تلك القوات مجزرة بحق المدنيين، واعتقلت العشرات من داخل المستشفى، كان من بينهم هو نفسه. وقد احتجز الغول لعدة ساعات وأجري متعه تحقيق وأطلق سراحه، وهذا الأمر وحده كاف لدحض الاتهام الموجه له، فلو ثبتت عليه الادعاءات المزعومة لما أطلق سراحه.

[5] https://tinyurl.com/u633aewz

الحالة الخامسة: إصابة الصحفي إسماعيل أبو عمر

إسماعيل ابو عمر

بتاريخ 13 فبراير 2024، أطلقت طائرة مسيرة إسرائيلية صاروخاً واحداً على الأقل تجاه الصحفيين إسماعيل أبو عمر، مراسل قناة الجزيرة، وزميله المصور أحمد مطر، أثناء ممارستهم لعملهما الصحفي في بلدة النصر شمال مدينة رفح. أسفر القصف عن إصابتهما بجراح خطيرة وبتر الساق اليمنى للصحفي إسماعيل أبو عمر. وأظهر فيديو نشر بأن الصحفيين المصابين كانا يرتديان سترة الصحافة ومكتوب عليها باللغة الإنجليزية (Press).

وبحسب إفادة الصحفي إسماعيل أبو عمر فإنه كان برفقة زميله المصور الصحفي أحمد مطر، يقومون بالتغطية في قيزان النجار، جنوب خان يونس، وكان هناك منطقة يمكن فيها التقاط إشارة الإنترنت من أجل التقاط البث لإخراج رسائل للعالم وننقل الصورة. ويضيف: *"كان هناك تحليق مكثف لطائرات الاحتلال منذ وصولنا للمنطقة، وكنا نستشعر أن هناك عملية قصف محتملة. وبالفعل حدث قصف من الطائرات تجاه مجموعة من الشبان يبعدون عنا 10 أمتار، واستشهد أحدهم وأصيب اثنان آخران، وقد وثقنا ذلك. ارتأينا بعدها أن نغادر المنطقة، وما أن تحركنا مسافة 500 متر، حتى استهدفتنا طائرات الاحتلال بصاروخ، بعدها لا أدري ما حدث. وعلمت أنه تم إسعافي وأجرى الأطباء عدة عمليات لي لوقف النزيف حيث أدى الانفجار إلى بتر ساقي اليمنى. أما زميلي أحمد فوصل المستشفى وأدخل تحت الملاحظة في غرفة العناية الفائقة، وهناك شظايا في رأسه ويده، علمًا أنه لا يزال في غيبوبة منذ وصوله"*

مقتل مدير مؤسسة بيت الصحافة بغزة، بلال جاد الله

بلال جادالله

بتاريخ 19 نوفمبر 2023، قتل الصحفي بلال جاد الله، مدير مؤسسة بيت الصحافة-فلسطين، حيث استهدفت سيارته وهو يقودها على طريق صلاح الدين، شرق حي الزيتون بمدينة غزة. وتعتبر مؤسسة بيت الصحافة من المؤسسات الرائدة في قطاع غزة

وهي مؤسسة إعلامية فلسطينية مستقلة غير ربحية ولا تحمل صفة تمثيلية، تأسست في العام 2013 بمبادرة من مجموعة من الصحفيين والصحفيات المستقلين سعيًا لتعزيز حرية الرأي والتعبير ودعم الإعلام المستقل وتوفير الحماية القانونية للصحفيين في فلسطين.

مقتل الصحفي إبراهيم محارب خلال استهداف مجموعة من الصحفيين

إبراهيم محارب

بتاريخ 18 أغسطس 2024، أطلقت قوات الاحتلال النار بشكل متعمد تجاه عدد من الصحفيين والصحفيات، كانوا يرتدون سترات زرقاء مكتوب عليها Press خلال تغطيتهم تقدم آليات الاحتلال محيط مدينة حمد شمال غربي خان يونس. أسفر ذلك عن إصابة الصحفية سلمى القدومي، التي تعمل في الوكالة الفرنسية عيار ناري مدخلها من الظهر ومخرجها من الصدر، وتمكنت من مغادرة المنطقة مع ثلاثة من زملائها تحت إطلاق النار، فيما اصيب الصحفي إبراهيم مروان سالم محارب، 26 عاماً، وهو مصور صحفي حر، ولم يتمكن من مغادرة المنطقة بسبب كثافة إطلاق النار، وبقي في مكانه. وفي صباح يوم الاثنين، 19 أغسطس 2024، تم انتشال الصحفي محارب، وتبين أنه استشهد جراء إصابته بأعيرة نارية أسفل الظهر والفخذ وبقي ينزف حتى الموت. وأظهر مقطع فيديو لقوات الاحتلال وهي تطلق النار بكثافة تجاهه الصحفيين.

ب) صحفيون/صحفيات قتلوا أو أصيبوا أثناء مهامهم الصحفية

رصد المركز مقتل وإصابة العديد من الصحفيين/الصحفيات خلال مهامهم الصحفية الرسمية وهم يرتدون أزياءهم الصحفية وخوذهم ويحملون معداتهم خلال تغطيتهم الأحداث أو خلال انطلاقهم لأداء مهامهم الموكلة إليهم. بين القتلى والمصابين صحفيون يعملون بشكل حر وآخرون يتبعون لوكالات أنباء ومؤسسات محلية ودولية. عدد من هؤلاء الصحفيين قتلوا في اليوم الأول للحرب على غزة، خلال تغطيتهم الأحداث الدائرة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال على الشريط

الحدودي، شرق القطاع، حيث تم إطلاق النار عليهم وقتلهم من بين مئات المواطنين الذين قتلوا بشكل عشوائي ودون تمييز. وقتل آخرون خلال أحداث العدوان المستمر على القطاع جراء القصف المتواصل على منازل وممتلكات المواطنين، حيث قتل آلاف المدنيين، كان من بينهم صحفيون، تواجدوا لتأدية مهامهم

محمد جرغون

وفي كثير من الحوادث، لم تأبه قوات الاحتلال بتواجد الصحفيين في الأماكن التي قصفتها وأدت إلى إيقاع أذى بليغ بالصحفيين، على الرغم من علمها بتواجدهم، في المكان، وارتداءهم أزياءهم الصحفية ويحملون كاميراتهم ومعداتهم. ووثقت مقاطع فيديو كثيرة، إصابة صحفيين على الهواء مباشرة، بينما كانوا يوجهون كاميراتهم نحو الأماكن التي تتعرض للقصف، أو يقومون بعمليات البث المباشر لقنوات تلفزيونية محلية ودولية، ونقل صورة ما

ولا توجد إحصائية دقيقة لعدد الصحفيين الذين قتلوا أو أصيبوا من قبل قوات الاحتلال خلال تأديتهم مهام عملهم، جراء العدد الكبير الذين سقطوا خلال هذه الحرب المدمرة، غير أن بعض المؤسسات المحلية والدولية التي تعنى بشؤون الصحفيين نشرت احصائيات لهؤلاء القتلى. ووفق تقرير لجنة حماية الصحفيين الدولية[6]، فإن من الضحايا الصحفيين (16) صحفياً كانوا في مهام صحفية، فيما لا تزال التحقيقات جارية في مقتل العديد من الصحفيين الآخرين. ووفق متابعة المركز، وتحليل البيانات التي قام بها بناءً على المعطيات، يُقدر عدد القتلى في مهام صحفية بـ(22) صحفياً.

قتل ثلاثة صحفيون خلال اليوم الأول للحرب على غزة اثناء تغطيتهم الاحداث الجارية بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال على الحدود الشرقية والشمالية للقطاع. وقتل الصحفيون الثلاثة بالرصاص أثناء إطلاق النار العشوائي ودون تمييز تجاه المدنيين الفلسطينيين الذين تواجدوا على الحدود. ولم تشفع للصحفيين شاراتهم المميزة ولا معداتهم الصحفية من الأذى

[6] مرجع سابق

على الرغم من الحماية التي يجب أن يتمتعوا بها وفق القانون الدولي. الصحفيون هم: الصحفي محمد الصالحي، من مخيم النصيرات، مصور وكالة السلطة الرابعة، قتل برصاص قناصة إسرائيليين، بينما كان يغطي الأحداث الجارية على الشريط الحدودي، شرق مخيم البريج، يوم 7 أكتوبر 2023؛ الصحفي محمد جرغون، من مدينة رفح، ويعمل في وكالة سمارت ميديا، قتل برصاص قناصة إسرائيليون، بينما كان يغطي الأحداث الجارية على الشريط الحدودي، شرق مدينة رفح، يوم 7 أكتوبر 2023؛ والصحفي إبراهيم لافي، من مدينة غزة، ويعمل في وكالة عين ميديا، قتل برصاص قناصة إسرائيليون، بينما كان يغطي الأحداث الجارية على معبر بيت حانون، شمال غزة، يوم 7 أكتوبر 2023.

ج) مقتل وإصابة صحفيين/صحفيات خلال عمليات القصف المتواصل على أنحاء القطاع

قتل الغالبية العظمى من الصحفيين/ات خلال العدوان الحالي جراء الغارات الجوية على منازل المدنيين والمنشآت والمرافق المدنية. ويتعرض الصحفيون لتهديد حقيقي على حياتهم بفعل مهنتهم التي تتطلب الاقتراب أكثر من مناطق الخطر والتوثيق بالصوت والصورة، لذا فهم دائما في عين الخطر.

- ووفق توثيق لجنة حماية الصحفيين الدولية، من بين القتلى (89) صحفياً/ـة قتلوا جراء القصف المتواصل، تواجدوا فيها مصادفة ظناً منهم أنهم لجأوا إلى أماكن مدنية آمنة، أو كانوا في الشارع لحظة وقوع القصف المدمر، بينما قتل (56) صحفياً/ـة داخل منازلهم أو منازل أقاربهم التي لجأوا إليها، (49) منهم قتلوا هم وعائلاتهم. ومن خلال متابعة المركز الحثيثة لمقتل الصحفيين، وبناءً على هذه الإحصائيات وتحليلها، فقد قتل (72) صحفياً هم وعائلاتهم خلال عمليات قصف لمنازلهم أو منازل لجأوا إليها، بينما قتل (52) صحفياً خلال جرائم القصف العشوائي على امتداد العدوان. كان من بين من قتلوا في هذا السياق:

- بتاريخ 31 مارس 2024، أصيب 8 صحفيين في استهداف خيام النازحين داخل مستشفى الأقصى بدير البلح بتاريخ 31 مارس 2024. وقصفت قوات الاحتلال خيام النازحين داخل المستشفى، مما أدى إلى مقتل 4 مواطنين، وإصابة 17 آخرين، بينهم 8 صحفيين كانوا داخل خيامهم الملاصقة لخيام النازحين داخل المستشفى.

والمصابون هم: المصور الصحفي المستقل علي حمد، الذي أصيب ظهره بشظايا؛ المصور الصحفي المستقل سعيد جارس، الذي أصيبت ركبته بشظية؛ المصور الصحفي المستقل، نعمان شتيوي وأصيب بجروح طفيفة في الوجه؛ مصور شركة زين ميديا،محمد أبو دحروج، وأصيب بجراح خطيرة في ساقه؛ المصور الصحفي المستقل، نافذ أبو لبدة، وأصيب في ساقه؛ مصور قناة الأقصى، إبراهيم لبد، وأصيب بجروح في ساقه؛ مصور قناة الجزيرة، حازم مزيد، وأصيب بجراح في ساقه؛ والمصور الصحفي المستقل، مجدي قراقع.

محمد ياغي

■ بتاريخ 22 فبراير 2024، قُتِل المصوّر الحرّ محمد ياغي، 30 عاماً، وزوجته وطفلتهما و30 فرداً من أقاربهم، خلال قصف الطيران الحربي الإسرائيلي منزل أقاربهم الذي نزحوا إليه من شمال غزة، في منطقة الزوايدة وسط قطاع غزة. وبحسب التحقيقات فقد تم القصف المنزل بعد عودة محمد من العمل بفترة قصيرة.[7]

أمجد جحجوح

■ بتاريخ 6 يوليو، قتل الصحفي أمجد جحجوح، وزوجته الصحافية وفاء أبو ضبعان، والصحفي رزق أبو شكيان خلال قصف قوات الاحتلال منزل الأخير في مخيم النصيرات فجراً. وفي مساء اليوم ذاته، قصفت قوات الاحتلال منزلا لعائلة مدوخ في مدينة غزة، أسفر عن مقتل الصحفيين سعدي مدوخ وأحمد سكر. جاء هذا بعد يوم واحد من مقتل الصحفي محمد السكني في قصف منزله بحي الدرج، شرق مدينة غزة.

[7] قتل في هذه الحادثة أيضاً زميلتنا دانا ياغي، المحامية في وحدة المرأة، وهي إحدى أفراد العائلة التي نزحت من شمال غزة إلى بلدة الزوايدة.

ثانياً) تدمير المكاتب والمؤسسات الصحفية والإعلامية كشكل من اشكال الابادة الجماعية

منذ بدء الهجوم العسكري على غزة، كان من الواضح التدمير الممنهج للجسم الصحفي الفلسطيني وبنيته الأساسية، بما في ذلك قتل واستهداف الصحفيين، وتدمير مؤسساتهم ومعداتهم الصحفية وأبراج البث، بهدف اجتثاث الحقيقة التي تواجه آلة العدوان وجرائم الحرب بالصورة وتكشف زيف ما يدعيه الاحتلال ويسوقه للعالم.

وعلى مدار أشهر العدوان على غزة، وثقت مؤسسات صحفية محلية ودولية عمليات التدمير الممنهج لكافة الأجسام الصحفية العاملة في غزة، ولم يتبق منها أية مؤسسة قائمة، سواء محطات إذاعية وتلفزيونية، مؤسسات ومكاتب صحفية، حكومية وغير حكومية. ولم يتبق للصحفيين والمراسلين أية إمكانية لنقل صورة ما يجري من جرائم إبادة بحق المدنيين في قطاع غزة، بعد تدمير مؤسساتهم ووسائط النقل والبث الخاصة بهم الملحقة بتلك المؤسسات، خاصة في الأيام الأولى للعدوان. وأدت تلك الجرائم، إضافة إلى مقتل العشرات من الصحفيين جراء القصف المتواصل على المدنيين، إلى نزوح معظم الصحفيين من شمال غزة إلى جنوب غزة، الوسطى وخان يونس ورفح، بعد اشتداد المعارك في مدينة غزة والشمال، خاصة بعد بدء الاجتياح البري لتلك المنطقتين، ولم يتبق سوى بعض الصحفيين الذين يكابدون العناء في نقل صورة ما يجري من جرائم بوسائل بسيطة، ناهيك عن استهداف البنى التحتية من شبكات كهرباء واتصالات وخدمات الانترنت، وهي بنى أساسية للعمل الصحفي ونقله للفضاء الخارجي.

ووفق توثيق مؤسسات صحفية محلية دمرت قوات الاحتلال عشرات المؤسسات الصحفية العاملة في قطاع غزة، خاصة في الأشهر الثلاثة الأولى من العدوان. ووفق توثيق نقابة الصحفيين الفلسطينيين، فقد تم تدمير (86) مؤسسة إعلامية. من بينها مؤسسات حكومية وغير حكومية وخاصة، من بينها مقرات (15) وكالة أنباء؛ (21) إذاعة؛ (15) فضائية؛ (3) ابراج بث؛ (6) صحف؛ و(13) مؤسسة تقدم خدمات إعلامية وصحفية. كان من بينها (41) مؤسسة تم تدميرها بشكل كلي، و(32) مؤسسة تدمير جزئي، بما فيها تحطيم المعدات. وعلى مدار العدوان، استمرت تلك القوات باستهداف المقرات والمؤسسات الإعلامية، وان خفت وتيرتها بسبب تدمير الغالبية العظمى منها، خاصة في محافظتي غزة وشمال غزة.

وتعمدت قوات الاحتلال قصف الأبراج السكنية التي تضم مكاتب ومؤسسات صحفية وإذاعات في مدينة غزة بهدف تدميرها. وكان من بين أبرز تلك الأبراج السكنية التي تحتوي على أعداد كبيرة من المكاتب الصحفية المعروفة، برج فلسطين، وسط المدينة.

ففي اليوم الأول للعدوان، استهدفت قوات الاحتلال برج فلسطين، وسط مدينة غزة، ودمرته بالكامل، ويحتوي البرج المكون من 14 طابقاً على شقق سكنية و(7) مؤسسات صحفية معروفة، وهي: وكالة شهاب الإعلامية، مكتب صحيفة الأيام، انفيننت للخدمات الإعلامية، مؤسسة فضل شناعة للإعلام، إذاعة غزة أف أم، إذاعة القرآن الكريم ومكتب صحيفة القدس.

كما دمرت في ذات اليوم بالقصف بالصواريخ برج وطن، وسط مدينة غزة أيضاً، ويضم مؤسسات إعلامية ومحطات إذاعية وأبراج بث لقنوات عالمية. وشملت تلك المؤسسات الإعلامية: برج بث تابع لصوت فلسطين، برج بث تابع لمحطة (CNN)، إذاعة صوت الوطن، إذاعة صوت البراق، إذاعة راديو بلدنا، وكالة أنباء "شمس نيوز"، وكالة أنباء "سوا"، وكالة أنباء "خبر"، قناة رؤيا القضائية، وكالة ميديا تاون "خدمات إعلامية وصحافية" وشبكة ميثاق للخدمات الإعلامية والصحافية.

وبتاريخ 2 نوفمبر 2023، قصفت قوات الاحتلال مقر وكالة الصحافة الفرنسية في مدينة غزة. واستهدفت القذائف مقر الوكالة في الطابق 11 من المبنى، الذي يقع بالقرب من الميناء غرب مدينة غزة، وأدى ذلك إلى تدمير جدران وأبواب المقر.

وبتاريخ 2 نوفمبر 2023، استهدفت قوات الاحتلال الطابق 16 من برج الغفري، غرب مدينة غزة، ويتكون البرج من 19 طابقاً، تحتوي بعضها على مكاتب صحفية وإعلامية. وقد تم تدمير الطابق المستهدف وتضرر مؤسسات إعلامية، بعضها دمر بشكل كلي، مثل برج بث إذاعة "مونت كارلو"، وأخرى دمرت بشكل جزئي، وهي: زين للإنتاج الإعلامي، وهي مؤسسة تقدم خدمات إعلامية وصحافية، انكي للإنتاج الإعلامي، وهي مؤسسة تقدم خدمات إعلامية وصحافية، سكرين للإنتاج الإعلامي، وهي مؤسسة تقدم خدمات إعلامية وصحافية ووكالة أنباء (MEDIA 24) .

وبتاريخ 12 نوفمبر 2023، دمرت قوات الاحتلال مبنى فضائية الأقصى وإذاعة الأقصى بالكامل الذي يقع وسط مدينة غزة بالقرب من مقبرة الشيخ رضوان، بعد قصفه بالطائرات. وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تدمير الفضائية خلالها، بل دمر أكثر من مرة في كل تصعيد إسرائيلي على غزة.

وبتاريخ 19 ديسمبر 2023، دمرت قوات الاحتلال برج شوا وحصري المكون من 15 طابقاً، وسط مدينة غزة. ويضم البرج مكاتب ومؤسسات صحفية وإعلامية، وهي: فضائية القدس اليوم، وكالة أنباء (APA)، وكالة أنباء "معاً"، وكالة أنباء "صفا"، إذاعة الرأي المحلية، إذاعة صوت القدس، ودمرت جميعها بشكل كلي. كما دمرت إذاعة صوت الشعب الموجودة في برج الوحدة المجاور بشكل جزئي، حيث تحطمت المعدات الموجودة بداخلها.

وبتاريخ 24 ديسمبر 2023، قصفت قوات الاحتلال بشكل عنيف مبان سكنية وأبراج بالقرب من برج الطباع، قرب مفترق السرايا، وسط مدينة غزة، مما أدى إلى تضرر البرج بشكل كبير، وتضرر مؤسسات إعلامية يضمها البرج من بينها: قناة الغد العربي وقناة الجزيرة مباشر اللتان دمرتا بشكل كلي، قناة الحرة، قناة العربي، قناة الجزيرة، ومجموعة الميادين الإعلامية وتضررتا بشكل جزئي، حيث تحطمت المعدات الصحفية.

وفي الأسبوع الأول من فبراير 2024، قصفت قوات الاحتلال مقر بيت الصحافة، غرب مدينة غزة، ودمرته بالكامل. وكشفت عن التدمير بعد انسحاب قوات الاحتلال من مناطق غرب غزة. ومؤسسة بيت الصحافة هي مؤسسة غير ربحية مدعومة من حكومتي النرويج وسويسرا، وهي مؤسسة مستقلة. وكانت المؤسسة قد تعرضت للقصف بدبابة إسرائيلية أطلقت عليها قذائفها بينما كان بداخلها أحد المؤسسين لها، بتاريخ 30 يناير 2024، حيث كان يتخذها مقراً له بعد تدمير منزله في مدينة غزة. وأفاد الصحفي محمد سالم للمركز بأن دبابة أطلقت قذيفة على المقر وهو بداخله. وكان مدير المؤسسة، بلال جاد الله قد قتل في وقت سابق بقذيفة إسرائيلية بينما كان في سيارته على شارع صلاح الدين.[8]

كما دمرت العديد من المؤسسات الصحفية والإعلامية جراء استهداف مبان وأبراج سكنية بجوارها، حيث تضررت تلك المؤسسات بشكل جزئي، بما في ذلك تحطم الجدران والأبواب ومعدات صحفية.

ولم تكن هذه الاعتداءات التي تقترفها سلطات الاحتلال وليدة الصدفة أو اللحظة، بل هي سياسة ممنهجة تتبعها منذ سنوات طويلة. وتأخذ أعمال القصف والتدمير للمؤسسات الصحفية منحى تصاعدي في كل حرب أو عدوان تشنه قوات الاحتلال على غزة. ففي عدوان عام (2008-2009)، وثق المركز تدمير مؤسسات صحفية من قبل قوات الاحتلال كان أبرزها تدمير مقر فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس، بتاريخ 28 ديسمبر 20228. وقصفت الطائرات الحربية المبنى الذي يقع في حي النصر، شمال مدينة غزة، ودمرته بالكامل، بما في ذلك، تدمير مخزن تابع للمقر يحوي سيارة بث وأجهزة بث وحاسوب. كما تعرض مكتب صحيفة الرسالة في حي النصر للتدمير أيضاً. كما تم قصف سطح مبنى الجوهرة، في شارع الجلاء، وسط مدينة غزة، وأدى ذلك إلى الى تدمير معدات صحفية تعود لشركة ميديا جروب الإعلامية، وإصابة أحد الصحفيين. وفي حادثة أخرى، قصفت تلك القوات مقر مركز غزة للإعلام في الطابق 14 من برج الشروق، وسط حي الرمال بمدينة غزة،

[8] بشأن الحادثة انظر ص (14) بند مقتل صحفيين جراء القصف المتواصل على انحاء قطاع غزة.

ويضم مقر قناة أبو ظبي الفضائية. أسفر القصف عن إصابة صحفيين اثنين وتدمير معدات للشركة. كما قصفت الطائرات الحربية مقر إذاعة القرآن الكريم التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الدينية في الطابق العاشر من برج فلسطين، بحي الرمال بمدينة غزة، وأدى ذلك إلى تخريب المعدات الصحفية للإذاعة.

وخلال عدوان 2012، دمرت عددا من المؤسسات الصحفية والإعلامية، بشكل كلي وجزئي، كان من بينها مقر فضائية القدس الموجود بالطابق 11 من برج شوا وحصري، وسط مدينة غزة، بتاريخ 18 نوفمبر 2012. كما قصفت تلك القوات مكتب فضائية الأقصى بالطابق 15 من برج الشروق بحي الرمال بمدينة غزة، وألحقت أضراراَ جسيمة بالمعدات. ويحتوي البرج على مكاتب إعلامية أخرى، من بينها شركة فلسطين للإنتاج الإعلامي؛ مكتب قناة الميادين برس T.V؛ مكتب قناة أبو ظبي؛ قناة سكاي نيوز؛ وقناة دبي الفضائية، وألحقت أضراراً بها. وبتاريخ 20 نوفمبر 2012، قصفت قوات الاحتلال مكتب الكاتب الصحفي غازي الصوراني، المقام في برج نعمة، وسط حي الرمال بمدينة غزة، ودمرته بشكل جزئي.

وخلال عدوان 2014، قصفت تلك القوات عددا من المكاتب الإعلامية الهامة بمدينة غزة ودمرت بعضها بينما لحق أضرار جزئية بأخرى. فقد تم قصف وتدمير ثلاث مقرات لفضائية الأقصى، اثنان بحي النصر، وآخر ببرج الشروق بحي الرمال، ومقر إذاعة الأقصى، ومقر تدريب الصحافة والإعلام ويملكه نعيم النواتي ببرج الباشا، وسط المدينة، ومقر إذاعة صوت الشعب. كما لحقت أضرار بمقار ومكاتب صحافية أخرى، بينها مقر إذاعة وطن في الطابق الرابع من برج داوود وسط حي الرمال؛ مكتب الصحفي سعود أبو رمضان، في برج الباشا؛ ومقر ستاركم للدعاية والإعلان في برج الباشا أيضاً.

وخلال عدوان 2021، ارتفعت وتيرة الاستهداف ضد المقرات الصحفية بشكل لافت في مدينة غزة. فقد تم تدمير 23 مقراً صحفياً وإعلاميا بشكل مباشر، بينها (4) شركات إعلامية، حيث قصفت قوات الاحتلال على الهواء مباشر ودمرت أربعة أبراج تحتوي على عشرات المكاتب الصحفية والإعلامية. ففي برج الجلاء، تم تدمير البرج بالكامل، وبالتالي تدمير مقري وكالة AP، وقناة الجزيرة الفضائية. وفي برج الجوهرة القريب، دمرت 16 مؤسسة محلية ودولية، بينها الوكالة الوطنية للإعلام؛ صحيفة فلسطين؛ صحيفة العربي الجديد؛ قناة العربي؛ فضائية الاتجاه العراقية؛ فضائية النجباء العراقية؛ الفضائية السورية؛ قناة الكوفية؛ قناة المملكة؛ وكالة سبق 24؛ منتدى الإعلاميين؛ بوابة 24؛ ووكالة APA المحلية. وفي برج الوليد، تم تدمير 17 شقق، تحتوي بعضها على مقرات إعلامية، بينها شركة أنتاج إعلامي. وفي برج الشروق، تم تدمير مقرات صحيفة الحياة الجديدة؛ وشبكة الأقصى (مرئية -فضائية-إذاعية)؛ مؤسسة طيف الإعلامية؛ وشركة (PMP) التي تقدم خدمات إعلامية القنوات مثل قناة روسيا اليوم وفضائية دبي وغيرها. برج الجوهرة تم تدميره بالكامل وكذلك برج الشروق.

ثالثاً) اعتقال وتعذيب صحفيين

رصد المركز اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي عدد من الصحفيين الفلسطينيين خلال العدوان على غزة. وبحسب توثيق مكتب الاعلام الحكومي بغزة، اعتقلت قوات الاحتلال منذ بدء العدوان (36) صحفياً، فيما وثقت لجنة حماية الصحفيين اعتقال (52) صحفياً، وأشار تقرير نقابة الصحفيين إلى اعتقال (53) صحفياً. وجرى اعتقال بعض هؤلاء الصحفيين خلال اليوم الأول من العدوان. فيما اعتقل آخرون خلال الاجتياح البري للقطاع في عدة مناطق، من بينها اجتياح شمال غزة، ومدينة غزة، ومستشفى الشفاء بشكل خاص. وجرى اعتقال معظم هؤلاء الصحفيين على خلفية عملهم الصحفي، خلال عملهم في الميدان، فيما جرى اعتقال بعضهم من داخل منازلهم، على الرغم من علمهم كونهم صحفيين بعد التعريف عن أنفسهم.

وبحسب إحصائية أصدرها نادي الأسير الفلسطيني[9] لا يزال (16) صحفياً من غزة رهن الاعتقال، وفيما تم الإفراج عن عدد من المعتقلين، بعد تعرضهم للتحقيق والتعذيب[10]، لا يزال صحفيون آخرون رهن الاعتقال لا تعرف أوضاعهم القانونية، أو ظروفهم المعيشية داخل السجون، ولم يقدموا للمحاكمة. من جهة أخرى، لم يعرف حتى الآن مصير صحفيين إثنين فقدت آثارهما على معبر إيرز، خلال اليوم الأول من العدوان، خلال تغطيتهما الأحداث التي كانت تجري هناك. ولم تعلم سلطات الاحتلال أي جهة عنهما رغم مرور نحو 10 أشهر على اختفائهما، واعتبرا منذ لك التاريخ في عداد المفقودين.

---

[9] موقع نادي الأسير الفلسطيني على الفيسبوك بتاريخ 25 يوليو 2024

[10] تلقى المركز على مدار الأشهر الماضية عشرات الافادات من معتقلين أفرج عنهم من سجون الاحتلال، بينهم صحفيون، أكدوا على تعرضهم للتحقيق والتعذيب بشكل وحشي غير مسبوق، وخضعوا لظروف إنسانية حاطة بالكرامة، بما في ذلك الحرمان من النوم والأكل والزيارات والرعاية الصحية، أدت في مجملها الى وفاة عدد من المعتقلين، وإحداث إعاقات نفسية وجسدية بحق العديد منهم.

وفيما يلي أبرز حالات الاعتقال:

1) اعتقال وتعذيب الصحفي ضياء الكحلوت مراسل قناة العربي الجديد

ضياء الكحلوت

بتاريخ 7 ديسمبر 2023، اعتقل جيش الاحتلال مراسل قناة "العربي الجديد" في غزة، ضياء الكحلوت، 42 عاماً، من شارع السوق في بيت لاهيا، مع مجموعة من أشقائه وأقاربه، وجرى اقتياد الصحفي الكحلوت وعشرات المدنيين، بعد إجبارهم على خلع ملابسهم وتفتيشهم واقتيادهم لجهة مجهولة. وقد انتشرت صور ومقاطع فيديو لعشرات المدنيين الفلسطينيين وهم عراة وقد اقتادهم جنود الاحتلال داخل عربات نقل كبيرة بشكل مهين وغير إنساني، كان من بينهم الصحفي الكحلوت.

وبيّن الصحفي الكحلوت في إفادته للمركز، بعد الافراج عنه من سجون الاحتلال، بعد 33 يوماً من الاعتقال، ظروف الاعتقال المهينة وغير الإنسانية، بما في ذلك تعرضه للتعذيب. وجاء في إفادته: *"أمرنا جنود الاحتلال بخلع ملابسنا باستثناء الملابس الداخلية، واقتحموا المنزل وأحرقوه بالكامل، ومن ثم اقتادونا نحو شارع السوق، واجلسونا أرضاً في جو بارد جداً وسط توجيه شتائم نابية، وصوبوا أسلحتهم نحو رؤوسنا".*

واكد الكحلوت نقله لمعتقل داخل دولة الاحتلال لم يعرفه بالضبط، وسط الضرب والتعذيب طيلة رحلة الاعتقال، بما في ذلك تعصيب العينين وتقييد الأيدي للخلف وهم عراة. وداخل المعتقل تعرض لظروف اعتقال غير إنسانية هو ورفاقه من المعتقلين. وأضاف في إفادته: "طوال 25 يوماً متتالياً، كنا نجلس على ركبنا على الأرض (الاسفلت) من الساعة 04:00 فجراً وحتى الساعة 11:00 ليلاً تقريباً ويتم عدنا عدة مرات (اسفراه). وكان الطعام قليلاً جداً وهو عبارة عن شرائح خبز ومربى وجبن سائل وتونة والماء أيضاً قليلاً، ونذهب مرة واحدة في اليوم لدورة المياه. وقد تسبب الجلوس الطويل علي ركبي على الأرض بإصابتي بالتهابات جلدية ودمل في الفخذين ولم يقدم لي العلاج عندما طلبته من الجنود."

وقد تعرض للتعذيب والشبح خلال عمليات التحقيق على خلفية عمله الصحفي، حيث أفاد:

"وفي اليوم 25 لاعتقالي، نقلت في سيارة عسكرية سارت بي حوالي 15 دقيقة، ثم توقفت ونزلت منها وسار بي الجنود وأنا مقيد ومعصوب العينين وألقوا بي على الأرض في مكان لا أعرفه. وجلست على ركبي على حصمة (لمدة 10 دقائق)، ثم أدخلني الجنود إلى غرفة وأمروني بخلع ملابسي كلها وأعطاني جندي حفاظة (بمبرز). وبعد ارتدائها ارتديت ملابسي واعتقدت أنها مقدمة لجلسة تحقيق مع محقق من جهاز الشاباك. ثم وضعني الجنود في زاوية ممر بعد تقييد يداي خلف ظهري بقيود حديدية وقيود في قدماي، وشبحني الجنود على زاوية الممر والشمس فوق رأسي وكان بجواري معتقلين آخرين تم شبحهم، عرفت أن أحدهم قريبي (محسن الكحلوت). واستمر شبحي حوالي 6 ساعات متواصلة وهو ما زاد من آلامي خاصة الكتفين والديسك الذي أعاني منه. وقد سقط أحد المعتقلين المشبوحين على الأرض، وفك الجنود قيوده وقدموا له الماء، ثم نقلت معه بعد انتهاء شبحي ومعتقل آخر وعرفت أنه د. أحمد مهنا مدير مستشفى العودة في جباليا شمال قطاع غزة إلى عنبر جديد ولم يتم التحقيق معي من الشاباك حسب ما كنت أعتقد بعد 6 ساعات من الشبح."

2) اعتقال وتعذيب عدد من الصحفيين خلال حصار مستشفى الشفاء بغزة

اعتقلت قوات الاحتلال عددا من الصحفيين خلال حصارها مستشفى الشفاء بمدينة غزة، في شهر مارس 2024، عرف من بينهم: الصحفي محمود عليوة، والصحفي عماد الافرنجي، 55 عاماً، مدير مكتب وطن للصحافة بغزة، ومراسل قناة الجزيرة، اسماعيل الغول، والصحفي محمد أبو عرب. وقد أفرجت تلك القوات عن الصحفي الغول بعد 12 ساعة من اعتقاله والاعتداء عليه بالضرب. فيما بقي آخرون رهن الاعتقال، بينهم الصحفيان عليوة والافرنجي.

عماد الافرنجي

محمود عليوة

محمد أبو عرب

وذكر الصحفي الغول، فور الافراج عنه، لوسائل الإعلام أنه اضطر وزملاؤه الصحفيون لتسليم أنفسهم لقوات الاحتلال التي أجبرتهم على خلع ملابسهم بشكل كامل، بعد أن جرفت خيمة الصحفيين ودمرت سياراتهم خلال اقتحام مجمع الشفاء. وأضاف بأن قوات الاحتلال كبلت أيديهم وعصبت أعينهم وحققت معهم جميعاً، وصادرت جميع هواتفهم وحواسيبهم ومعدات التصوير الخاصة بهم.

ولا يزال الصحفي محمد أبو عرب، 42 عاماً، مراسل فضائية العربي، رهن الاعتقال في معسكر "سديه تيمان" بصحراء النقب، حيث تمت زيارته من قبل محامي هيئة شؤون الأسرى والمحررين، المحامي خالد محاجنة، بتاريخ 19 يونيو 2024، أي بعد نحو 100 يوم من الاعتقال. وذكر محاجنة، حسب بيان أصدرته هيئة شؤون الأسرى، أن الصحفي أبو عرب أكد مقتل عدد من المعتقلين داخل المعسكر جراء التعذيب والتنكيل والإذلال وعمليات الاغتصاب. وبحسب إفادة الصحفي، فإن إدارة المعتقل تبقي المعتقلين مقيدين على مدار 24 ساعة، ومعصوبي الأعين، ولا يسمح لهم بتبديل ملابسهم لأيام طويلة تمتد لأكثر من خمسين يوماً. وبأنهم يتعرضون للتعذيب والتنكيل على مار الساعة. كما لا يسمح للمعتقلين بالتحدث مع بعضهم البعض وأنهم محاطون بالكلاب البوليسية وينامون على الأرض ويتوسدون أحذيتهم.

3) اعتقال الصحفي أمجد عرفات من منزل خالته الذي نزح إليه

بتاريخ 12 يناير 2024، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي أمجد عرفات، مراسل وكالة "العين" الإخبارية من منزل خالته الذي نزح إليه في مخيّم المغازي وسط قطاع غزة. وكان عرفات قد نزح هو وأهله من مدينة غزة الى منزل قريبته، حيث حاصرت قوات الاحتلال المنزل واعتقلته مع اثنين من العائلة، واقتادتهم لجهة مجهولة. ولم يعرف حتى الآن مصيره، مع استمرار منع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان والمحامين من الوصول إلى مراكز الاعتقال.

أمجد عرفات

4) اعتقال وتعذيب الصحفي محمد عماد عبيد، 20 عاماً

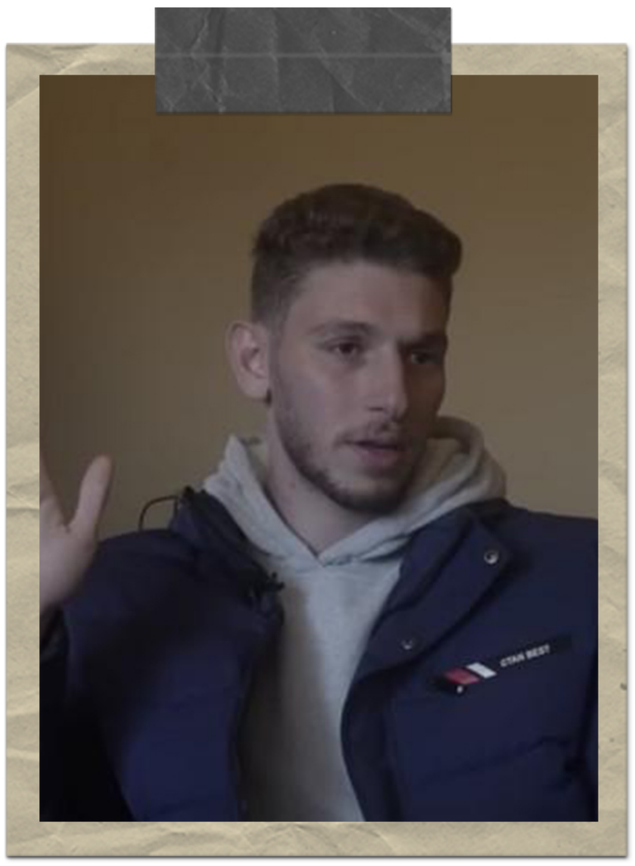

محمد عماد عبيد

بتاريخ 15 يناير 2024، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي محمد عماد عبيد، من شارع عايدية، في مدينة غزة. ونقلت قوات الاحتلال الصحفي عبيد لمعتقل داخل دولة الاحتلال، وجرى التحقيق معه وسط التعذيب، قبل أن تفرج عنه بعد اعتقال دام 40 يوماً. وروى الصحفي عبيد شهادة مصورة لقناة الجزيرة[11] حول ظروف اعتقاله، أكد خلالها تعرضه للتعذيب، بما في ذلك الضرب والشبح. وذكر عبيد أن الاحتلال، فور اعتقاله، جردته من ملابسه وقيدت يديه وقدميه وعصبت عينيه، وألقت به على حصي لمدة ثلاث ساعات، قبل أن تقتاده الى داخل معتقل في "بئيري" داخل دولة الاحتلال. وجرى التحقيق معه، رغم علمهم أنه صحفي، وحاولوا تهديده لإجباره على الاعتراف بأنه شارك في هجوم 7 أكتوبر، وضربوه. وأضاف بأنه نقل خلال فترة الاعتقال الى موقع عسكري وتم الاعتداء عليه وعلى معتقلين آخرين بالضرب المبرح وتركوا تحت الامطار الشديد والبرودة. كما أفاد بأن ضباط من الشرطة، عرفهم من زيهم، قاموا بالتحقيق معه في مرحلة لاحقة من الاعتقال، وأخضعوه للتعذيب. وفي احدى مراحل التعذيب هاجمه 6 أفراد من الشرطة وضربوه لمدة 15 دقيقة مرة واحدة. كما تعرض في مرحلة أخرى من التحقيق للتحقيق على أيدي ضباط لمدة أربعة أيام، كل يوم ساعتين، ومن ثم شبح لمدة 6-7 ساعات. وأفرج عن الصحفي عبيد بعد 40 يوماً من الاعتقال، حيث ترك ومعتقلون آخرون على معبر كرم أبو سالم.

رابعاً) صحفيون في عداد المفقودين

منذ بد الحرب على غزة، فرضت قوات الاحتلال سياسة الإخفاء القسري لعشرات المواطنين الذين تم اعتقالهم من قطاع غزة، سواء من داخل غزة، أو عمال حصلوا على تصاريح عمل داخل إسرائيل، ورفضت الإفصاح عن مصيرهم، وأعدادهم، وأماكن احتجازهم،

---

[11] https://youtu.be/ZX5UnPi-XLI?si=3gdbqbnuri0s0XTl

على الرغم من المناشدات الدولية بذلك. إلا أنها وبعد فترة وتحت ضغوط دولية، أفرجت عن بعض المعلومات التي تخص بعض المعتقلين، والتي تبين خضوعهم لظروف اعتقال غير إنسانية، داخل سجون سرية أقيمت حديثا تفتقر لأدنى المعايير الإنسانية بشأن معاملة المعتقلين.

وأكدت منظمات دولية بهذا الشأن استخدام قوات الاحتلال سياسة الاختفاء القسري بحق فلسطينيين في أعقاب 7 أكتوبر 2023[12]، وفي هذا المضمار أعلن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتاريخ 16 ديسمبر 2023، أنه تلقى العديد من التقارير المقلقة من شمال غزة عن عمليات احتجاز جماعية ومعاملة سيئة وإخفاء قسري

وأفرجت سلطات الاحتلال، بعد ضغوط دولية مورست عليها، بهذا الشأن عن بعض المعلومات عن مصير مئات المعتقلين، وتواجد أغلبيتهم في معسكرات اعتقال في صحراء النقب، خاصة معسكر"سيدي تيمان"، يخضعون فيه لظروف غير إنسانية وحاطة بالكرامة، أدت لمقتل عدد من المعتقلين. وأفرجت قوات الاحتلال فيما بعد، عن عشرات المعتقلين، على مراحل، كانوا في حالات مزرية نتيجة التعذيب والمعاملة الحاطة، وقد ظهرت عليهم ملامح التعب والمرض.

ولا يزال العديد من المعتقلين في عداد المفقودين، بينهم صحفيان، لم يعرف مصيرهما حتى الآن، وقد فقدت آثارهما على معبر بيت حانون خلال اليوم الأول للعدوان. وذكرت تقارير إعلامية محلية متضاربة مقتل الصحفيين فيما ذكرت أخرى اعتقالهما من قبل قوات الاحتلال. ولم يتم التأكد من مصيرهما، إذا ما كانا قتلا أم اعتقلا، حيث اختفت آثارهما حتى الآن، ولم تعلن سلطات الاحتلال إذا ما كانا معتقلين أم لا. ولم يعرف مصير الصحفييَن حتى الآن رغم مرور أكثر من 10 أشهر على اختفائهما.

أرسل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدة مراسلات إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بشأن عشرات الفلسطينيين الذين اختفوا بعد أن اقتادتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي من مناطق مختلفة من قطاع غزة، في محاولة لمعرفة مصيرهم ومكان وجودهم. ومن بين الحالات التي يتابعها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حالة الصحفي الفلسطيني نضال الوحيدي الذي اختفى منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول أثناء تغطيته للأحداث في معبر بيت حانون (إيريز) شمال قطاع غزة.

[12] https://tinyurl.com/47njfn39

بالإضافة الى الصحفي هيثم عبد الواحد، مصور ومحرر الفيديو في شركة "عين ميديا"، وهي شركة إنتاج في غزة. وقد اختفت آثاره بالقرب من معبر بيت حانون "ايرز"، خلال تغطيته للأحداث بالقرب من بيت حانون معبر ايرز في 7 أكتوبر 2023.

الصحفي نضال الوحيدي، مصور قناة النجاح NBC ومقرها نابلس، واختفى بالقرب من معبر إيريز، خلال الهجوم الذي نفذته المقاومة الفلسطينية على معبر ايرز بتاريخ 7 أكتوبر 2023.

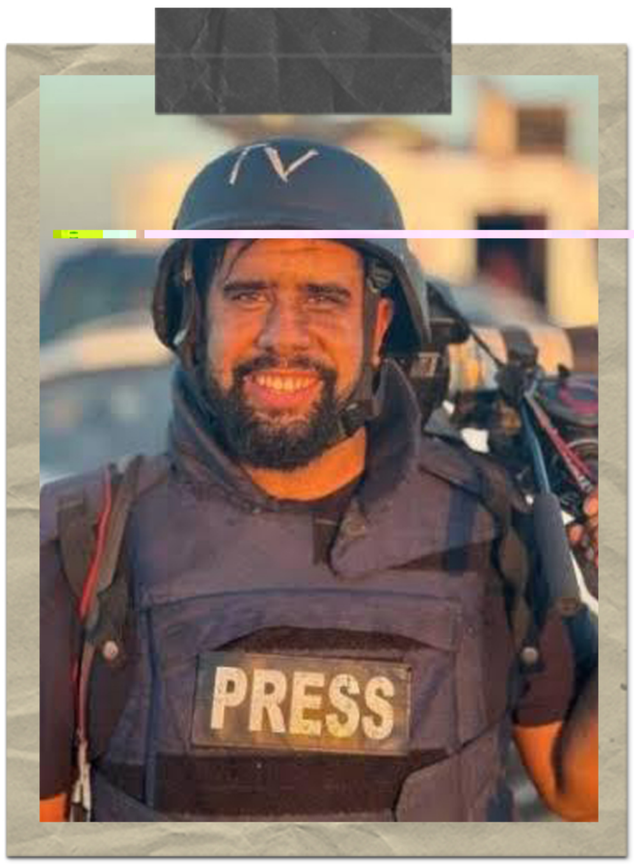

نضال عبد الواحد

هيثم عبد الواحد

الجزء الثاني: الحماية القانونية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للصحفيين والمؤسسات الإعلامية

أ) الحماية القانونية للصحفيين/ات في القانون الدولي الإنساني

يتمتع الصحفيون/الصحفيات بحماية بموجب القانون الدولي الإنساني شأنهم في ذلك شأن المدنيين/ات. وتعتبر قواعد القانون الدولي أن وجودهم في مناطق النزاع الخطرة لا يجوز أن يستخدم كذريعة أو مبرر لاستهدافهم. فوفقًا للمادة 79 من البروتوكول الأول الملحق لاتفاقيات جنيف الأربع، والتي وصلت لمستوى القانون العرفي الدولي،

1: يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصا مدنيين ضمن منطوق المادة (50-2) التي تنص على:" يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين وذلك دون الإخلال بحق المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه في المادة 4 (4-أ) من الاتفاقية الثالثة. 3. يجوز لهم الحصول على بطاقة هوية وفقا للنموذج المرفق بالملحق رقم (2) بهذا البروتوكول. وتصدر هذه البطاقة، حكومة الدولة التي يكون الصحفي من رعاياها، أو (التي يقيم فيها، أو التي يقع فيها جهاز الأنباء الذي يستخدمه، وتشهد على صفته كصحفي."

وتعرف المادة 50 من هذه الاتفاقية من البروتوكول الأول، المدني بأنه "أي هو أي شخص لا ينتمي إلى فئة من الفئات الذين صنفهم البروتوكول كمقاتلين في المادة (43) من هذا البروتوكول الملحق. وأكدت أنه إذا ثار الشك إن كان شخص ما مدنيا ً أم غير مدني فإن ذلك الشخص يعد مدنيا، وعدم جواز تجريد "السكان المدنيون من صفتهم المدنية في وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين." وبالتالي، مجرد وجود الصحفيين بمرافقة القوات المسلحة لأي طرف لا يبرر للطرف الآخر استهدافهم بشكل مباشر. وفي كل الأحوال يجب مراعاة مبدأ التناسب عند مهاجمة هدف عسكري يتواجد فيه صحفيون، حيث يجب أن تكون الميزة العسكرية المتحققة كافية لتبرير الاستهداف أثناء وجود صحفيين6 وإلا فإن الاستهداف قد يعتبر جريمة حرب إذا تسبب في خسائر مدنية دون وجود ميزة عسكرية معتبرة تتناسب مع الخسارة المدنية.

ومن العرض السابق يتبين أن الصحفيين ليس لهم حماية خاصة، بل أن الاتفاقية اكتفت بالتأكيد على صفتهم المدنية. ولما تزايد سقوط الضحايا من الصحفيين، عملت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن على إعادة التأكيد على الصفة المدنية للصحفيين، وأنهم يجب أن لا يكونوا بأي حال محل للاستهداف، حيث جاء في القرار (2222) الصادر عن مجلس الأمن في مايو 2015:

"ضرورة اعتبار الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها، الذين يقومون بمهام بمقتضى مهنتهم تحفها المخاطر في مناطق النزاع المسلح، أشخاص مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يضر بوضعهم كمدنيين. وهذا دون الإخلال بحق مراسلي الحرب المعتمدين لدى القوات المسلحة في أن يعاملوا كأسرى حرب وفق ما تنص عليه المادة (4 –أ-4) من اتفاقية جنيف الثالثة."

كما أكد القرار على إدانة الإفلات من العقاب في حال استهداف صحفيين في النزاعات المسلحة حيث نص على: "يدين بشدة انتشار الإفلات من العقاب عن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضد الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بوسائط الإعلام في حالات النزاعات المسلحة، ما قد يساهم بدوره في تكرار هذه الأفعال."

ووفق القانون الدولي الإنساني فإن المدنيين يجب أن يتمتعوا بمجموعة من الحقوق المختلفة أهمها أن لا يكونوا بأي حال محل للاستهداف طالما كانوا في حالتهم المدنية، حيث تنص المادة (51) من البروتوكول الملحق الأول لاتفاقيات جنيف على:

"يتمتع السكان المدنيين والأشخاص المدنيين بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب، لإضفاء فعالية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوماً بالإضافة إلى القواعد الدولية الأخرى القابلة للتطبيق. 2-لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية ً يكون السكان المدنيون. 3-يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا القسم ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور".

وقد صنف القانون الدولي الإنسان المراسلون الحربيون بأنهم ضمن الأشخاص "الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها. وهذه الفئة إذا وقعت في قبضة العدو تعامل معاملة أسير الحرب. وهي حماية أقل من الموفرة لأقرانهم من الصحفيين المدنيين والذين لا يجوز أن يكونوا أسرى حرب في أي حال حين خروجهم من مناطق النزاع. وبالتالي، فإن الصحفيين المدنيين لديهم حماية أفضل من الموفرة للمراسلين العسكريين، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يكونوا محلاً للاستهداف.

ب) الحماية الموفرة للمؤسسات والمعدات الصحفية في القانون الدولي الإنساني

تعتبر المؤسسات الصحفية اعيانا مدنية، وبالتالي لا يجوز أن تكون محلا للاستهداف من أي طرف من أطراف النزاع. وتبقى المؤسسات الصحفية أعياناً مدنية طالما لم تساهم في الأعمال القتالية بشكل فاعل. ولذا، فإن أطراف النزاع عليهم الالتزام بالتمييز بين الأعيان المدنية والأعيان العسكرية، حيث تنص المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول على: "تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية." وتؤكد المادة (52) على ضرورة ألا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم حيث جاء فيها: "لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافة ً الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية، وفقا لما حددته الفقرة الثانية." وفق التعريف السابق تعتبر المؤسسات الصحفية اعيانا مدنية حتى وإن قامت ببث أخبار أو تصريحات معادية لأحد أطراف النزاع. كما يؤكد البروتوكول على أن أي هدف مشكوك في طبيعته، فلا يجوز استهدافه، باعتبار أنه مدني إلى حين ثبوت العكس، حيث جاء في الفقرة (3) من نفس المادة: "3-إذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تكرس عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة، أو منزل، أو أي مسكن آخر، أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك."

وقد تفقد المؤسسة الصحفية الحماية الموفرة لها بموجب القانون الدولي الإنساني لو كانت منطلقا لأعمال قتالية بشرط أن تستخدم بما يحقق مساهمة فاعلة لها في القتال، وأن تدميرها أو الاستيلاء عليها يحقق ميزة عسكرية أكيدة. وبالتالي، لا يعتبر مجرد نشر التصريحات أو التحريض على القتال أو حتى نشر الشائعات مبررا كافياً لاستهداف مؤسسة إعلامية، وتبقى محتفظة بصفتها المدنية. فقد نصت الفقرة 2 من المادة 52 من البروتوكول الأول على: "تقصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب. وتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها، أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها. والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة."

وتعتبر المعدات الصحفية، مثل سيارات البث المباشر وأبراج البث والكاميرات وغيرها من المعدات، كأعيان مدنية لا يجوز استهدافها، الا لو استخدمت في الأعمال القتالية بشكل فاعل، وكانت مهاجمتها تحقق ميزة عسكرية أكيدة. وبالتالي فإن أي استهداف لمعدات صحفية أو أبراج البث يعتبر مخالفة للقانون الدولي الإنساني، تصل إلى جريمة حرب.